القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي في العراق
(المقومات والتحديات)

أ.م.د. محمد ناجي محمد الزبيدي الباحث هدى مهدي علي البياتي*
جامعة كربلاء / كلية الادارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

الملخص

يهدف هذا البحث إلى بيان اهمية القطاع الزراعي في العراق وبيان اثاره على الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي والتنمية الاقتصادية بأعتبار القطاع الزراعي احدى اهم القطاعات الانتاجية والذي يساهم بصورة مباشره او غير مباشره في دعم الاقتصاد العراقي سواء من ناحية توفير حاجات السكان الغذائية او تقليل حجم البطاله او امداد القطاعات الاخرى بمستلزماتها من المواد الاولية او من ناحية حماية الاقتصاد العراقي من الانكشاف على الخارج .

ومن خلال هذا البحث نلاحظ ان العراق يعتمد على الخارج في توفير مستلزمات الغذاء الاساسيه أي عدم استطاعة القطاع الزراعي تحقيق الامن الغذائي على الرغم من المقومات الي يمتلكها حيث نلاحظ ان العراق اعتمد على الخارج في توفير السلع الاستراتيجية (الرز والقمح) مما ادى إلى زيادة الانكشاف القطري أي ان الاستيرادات تفوق حجم الصادرات .

Abstract

The purpose of this research is to explain the importance of the agricultural sector in Iraq and to show its effects on GDP, national income and economic development, considering that the agricultural sector is one of the most pro-ductive sectors, which contributes directly or indirectly to support the Iraqi economy both in terms of providing food needs of the population or reducing the size of unemployment or Supply other sectors with their supplies of raw materials or in terms of protecting the Iraqi economy from exposure abroad.

In this research, we note that Iraq depends on the outside to provide basic food requirements, ie, the inability of the agricultural sector to achieve food security despite the components to possess it. We note that Iraq relied on abroad in providing strategic commodities (rice and wheat), which led to in-creased national exposure In other words, imports outweigh the volume of exports.

*بحث مستل رسالة ماجستير

المقدمة

يعد القطاع الزراعي اليوم احد اهم القطاعات الاقتصادية في العراق ، حيث ان حوالي 32% من السكان يعيشون في الريف او يعملون فيه بشكل مباشر او غير مباشر وهو القطاع الذي يعتمدعليه في تغطية جزء كبير من حاجة الشعب إلى الغذاء والملبس و من مهامه تقديم جزء مهم من حاجة الصناعات الزراعية من المواد الاولية كما يساهم وبشكل كبير في رفد الكثير من الصناعات بما تحتاجه من المواد الاولية التي ينتجها هذا القطاع . لقد شهد القطاع الزراعي في العراق تهميشا خلال الحقبة الماضية ولم يتيح لهذا القطاع اية فرصة لتطوير وتحسين ادائه او خلق فرصة للاستثمار فيه ، فلم يحصل تطور واضح وبشكل ملفت للأنظار في العمليات الزراعية والصناعات الغذائية ،ان تدني اداء القطاع الزراعي وعجزه عن سد حاجات ابناءه من السلع الغذائية لايرجع إلى نضوب الامكانات الزراعية وشحتها وانما يرجع إلى تعثر السياسات الاقتصادية والزراعية واخفاق جهود التنمية في النهوض بالقطاع الزراعي ليأخذ دوره كنشاط فعال بين القطاعات الاقتصادية الاخرى ، لذلك فأن امكانيات تحقيق الامن الغذائي العراقي متوفره يمكن لها المساهمة في حل ازمة الغذاء فيما لو توفرت الارادة السياسية والسياسات الاقتصادية الزراعية الكفوءة لاصلاح مشاكل القطاع الزراعي.

مشكلة البحث

هناك عدة عراقيل او قيود تواجه القطاع الزراعي في العراق تحول دون تطوره وتسهم في زيادة مشكلة الامن الغذائي على الرغم من توفر المقومات الزراعية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان القطاع الزراعي يؤثرعلى الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي والتنمية الاقتصادية والدخل الفردي.

اهمية البحث

تتحدد اهمية البحث من خلال الدور المهم الذي يقوم به بالناتج المحلي الاجماليوبالوقت نفسه يؤدي دوراًفعالا بموجمل النشاط الاقتصادي وذلك من خلال الروابط الامامية والخلفية ،حيث يعد المصدر الاساسي لرفد القطاعات الاخر بالمواد الاولية الخام والبسيطةفهو قطاع مهم لتوفير مايحتاج اليه من سلع زراعية وخاصة الضرورية ، وله دور مهم في الحصول على العمله الصعبه من خلال الصادرات الزراعية التي تحمل قدرة تنافسية عالية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى توضيح مايحتاجه المجتمع العراقي من سلع غذائية دون الاستيراد من الخارج أي بمعني تحجيم حجم الفجوة التي يعاني منها الاقتصاد العراقي ويتم ذلك من خلال تفعيل القطاع الزراعي وابراز دوره في هذا المجال

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى محورين حيث يتضمن المحور الاول مقومات وتحديات واهمية القطاع الزراعي اما المحور الثاني فتضمن المتغيرات المحلية وتأثيرها في الامن الغذائي.

المحور الاول :- مقومات وتحديات واهمية القطاع الزراعي

اولا :- مقومات الزراعة العراقية

1 : المياه

للمياه دور مهم في تشكيل اغلب مقومات التنمية ، فالمياه تشكل اهم عوامل الانتاج لاسيما في الزراعة التي تستهلك نسبا تتراوح ما بين (80-85%) من اجمالي المياه المستهلكة في العراق ، الا ان كميات كبيرة من المياه تذهب هدرا نتيجة الاستخدام غير الرشيد والناجمة عن اعتماد الزراعة العراقية على الطرق التقليدية في الري والمتمثلة بالري السيحي .الامر الذي يتطلب نشر وتعميم الطرق الحديثة في عمليات الري وخاصة الري بالتنقيط والري بالرش لما لها من مردود ليس فقط على ترشيد استخدام المياه وانما ايضا على مستوى الانتاجية .

ان اسباب هدر المياه يرجع إلى الاسباب الاتيه :-

- **اثناء النقل** : حيث ان معظم الزراعة العراقية تعتمد على نقل المياه على قنوات غير مبطنة ومكشوفة مما يؤدي إلى ضياع (30-40%) من المياه المنقولة ،
- **الفقد في الحقل** : ان عملية الري بالطريقة السيحية تؤدي إلى فقدان كميات كبيرة من المياه نتيجة للتبخر مما يؤثر على الانتاج [i] .
- **انخفاض نسبة المياه في الانهار** : حيث يعاني القطاع الزراعي من انخفاض نسبة المياه المخصصة للعراق بسبب الصراعات السياسيه بين الدول ، كذلك عدم استخدام الطرق التكنلوجية الحديثة في تدوير المياه والاستفاده منها

2: الاراضي الصالحة للزراعة يمكن تقسيم الاراضي الصالحة للزراعة في العراق إلى اربعة اقسام ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الاتي :.

الجدول (1)توزيع الاراضي الزراعية في العراق حسب طريقة الارواء

ت	نوع الارض	النسبة %	المساحة (الف دونم)
-1	الزراعة الاروائية	%12.8	23.23
	ممتاز	%3.7	6.720
	جيدة	%5.4	9.800
	متوسطة	%3.7	6.680
-2	الزراعة الاروائية والديمية	%10.8	19.4
	ممتازة للاروائية والديمية	%5.6	10.000
	ممتازة للديمية وجيدة للديمية	%2.8	5.120
	جيدة للاروائية ومتوسطة للديمية	%2.4	4.280
-3	جيدة للرعي والغابات	%6.9	12.280
-4	غير صالحة للزراعة	%74.6	131.880

المصدر : وزارة الري – تقرير الموازنة المائية لسنة 2012

نلاحظ من خلال الجدول (1) ان الاراضي الغير صالحه للزراعة تشكل نسبة 74% من مجموع الاراضي وتتوزع هذه النسبة بين مناطق الاهوار والجزيرة والمناطق الجبلية [ii]

3 : الموارد البشرية

السكان هو المصدر الرئيس للقوى العاملة وتعد القوى العاملة في القطاع الزراعي من المقومات الاساسية التي يقوم عليها هذا القطاع ، كونها احد عوامل الانتاج المسؤولة عن مزج عوامل الانتاج الاخرى والتوليف الامثل بينها ، وان اي تقدم في مجال الانتاج الزراعي لابد وان يعتمد بدرجة كبيرة على ما يتوفر من ايدي عاملة .ان العراق لا يعاني من نقص العمالة الزراعية من الناحية العددية ولكن قد تنقص هذه العمالة الخبرة والمهارة اللازمة للتعامل مع التقنيات الحديثة [iii] .

4 : المكننة الزراعية

على الرغم من سعة المساحات الصالحة للزراعة في العراق وبالرغم من توفر الوقود ورخص ثمنه مقارنة بالدول المتقدمة ، الا ان المكننة لاتزال دون المستوى المطلوب وهذا يعود إلى اسباب عديدة منها :.

1. التعود على اساليب زراعية غير ملائمة للمكننة الحديثة.
2. عدم توفر الخبرة في صيانة وتشغيل الآلات ..
3. عدم استغلال المكننة الموجودة حاليا بشكل صحيح وعدم استخدام مكائن زراعية ذات تكنولوجيا عاليه بحيث تزيد من الانتاج الزراعي .
4. عدم توفر قطع الغيار اللازمة بسبب عدم وجود مصانع محلية لانتاج المكائن الزراعية وقطع غيارها . 5.جهل الفلاح باستخدام الماكنه الحديثة.

لذا يجب على المزارع ان يتعلم الاساليب الحديثة في الزراعة لكي يستطيع ان يواكب التطور التكنلوجي، وبناء علاقات وطيدة مع البلدان الاكثر تطورا في مجال الزراعة كأستراليا مثلا لغرض التعاون في تفعيل دور المكننة المتطورة من خلال ارسال بعثات من الاداريين في مجال الزراعة للأطلاع على مدى استخدام المكائن الزراعية المتطورة والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الانتاج الزراعي وبالتالي زيادة مساهمة القطاع الزراعي في GDP [iv]

ثانيا:- التحديات التي تواجه القطاع الزراعي :-

يواجه القطاع الزراعي العراقي جملة من التحديات يمكن اجمالها بالآتي :.

1. تدني انتاجية الارض

وسببها عوامل كثيرة ومتداخلة غالبا ما تكون مشتركة ومن اهمها (تملح وتغدق التربة ، التصحر ، قدم المكننة الزراعية ، قلة الاسمدة الكيميائية) .

2. شحة مياه الزراعة

يواجه القطاع الزراعي في العراق شحة حقيقية ومتفاقمة في موارده المائية ، وذلك بسبب قلة الايرادات المائية من دول الجوار وتوقف قسم منها ، و مشاكل انحسار كمياتها وتلوثها مع سوء استخدام المياه في الري وعدم استخدام الطرق الحديثة في الري[v] .

3. التلوث البيئي

يمكن تقسيم التلوث البيئي إلى تلوث المياه وتلوث الهواء وتلوث الأرض ، وان تلوث المياه يعود للأسباب الاتية :

- قيام دول الجوار (المنبع لأنهر العراق) ببناء العديد من الخزانات والسدود التي من شأنها ان تزيد من تركز الاملاح فيها بسبب عمليات التبخر الناجمة عن ارتفاع درجات الحرارة صيفا.
- الاملاح الناجمة عن قيام دول المنبع بغسل التربة من الاملاح والمواد الكيمياوية العالقة في التربة نتيجة الاسمدة الكيمياوية المستخدمة في الزراعة ، فضلا عن مياه البزل وتحويلها إلى مجرى نهري دجلة والفرات .
- رمي مخلفات المدن والصناعة والصحة من المياه الثقيلة والمواد الضارة في مجرى النهرين، وان العراق يساهم في تلوث مياه الانهار لأنه يقوم بالعمليات نفسها التي تقوم بها دول المنبع .

اما تلوث الهواء فيعود إلى الاسباب الاتية :

- العدوان الثلاثة يني على العراق عام 1991 وما نجم عنه من رمي المتفجرات من الاشعاعات وانبعاثات مضرة بالإنسان والحيوان والنبات .
- الاحتلال الامريكي للعراق في عام 2003 ومانجم عنه من تدمير اغلب المنشآت العسكرية والصناعية والبنى التحتية وذلك باستخدام الاسلحة المحرمة دوليا والتي اسهمتفي تلوث الهواء من خلال الاشعاعات والغازات .
- قيام الاحتلال الامريكي بتجريف مساحات واسعة من البساتين بحجة الارهاب [vi] .

4. انخفاض مستوى ثقافة الفلاح حتى في امور عمله مما يؤدي إلى انخفاض مستوى ادارته لمزرعته وللموارد الطبيعية ولمستلزمات الانتاج المتاحة لديه .

5. زحف الصحراء وتوسعها على حساب الاراضي الزراعية وعدم كفاية برامج مكافحة التصحر لإيقاف تقدمه وتوسع انتشاره [vii] .

ولعل اهم التحديات التي تحد من دور القطاع الخاص في النشاط الزراعي هي :.

1. الايدي العاملة

بعد عام 2003 جرى استقطاب الايدي العاملة ذات الخلفية الزراعية إلى نشاطات اخرى مثل الشرطة والجيش ووظائف اخرى ، وللمردود المادي والاجور في تلك النشاطات اثر كبير إلى جانب عوامل اخرى في تدهور القطاع الزراعي خلال السنوات الماضية .

2. رأس المال

لابد من الاشارة إلى ان رأس المال اللازم لتنمية القطاع الزراعي ظل ولعقود طويلة بيد الدولة ،وذلك لقلة رؤوس الاموال المتوفرة لدى القطاع الخاص فضلاً عن انعدام الثقة بين القطاع الخاص والدولة الذي سبب في احجام القطاع الخاص عن الاستثمار في المشاريع التنموية الزراعية .

3. **التنظيم والادارة**

ان طبيعة الملكية تعد من المحددات الاساسية في تنمية القطاع الزراعي ، اذ ان تعدد انواع الحيازةيمثل عائقا كبيرا امام الانتاج الزراعي الكبير من جهة ، ومرجع لعدم الاستقرار الزراعي من جهة اخرى [viii]

ثالثا:اهمية القطاع الزراعي واثره في الناتج المحلي الاجمالي

1 – دور القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية

يحتل القطاع الزراعي مكانة متميزة في عملية التنمية الاقتصادية وذلك لقدرته على توافر عدد من مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية في بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فمعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي يتأثر بالتغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج الزراعي ، والاختناقات التي تحدث في القطاع الزراعي تمتد اثارها إلى بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى.

ان التنمية الزراعية تعد مهمة اساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، اذ يعتمد العراق في الحصول على الجزء الاكبر من دخله القومي على تصدير النفط الخام ، لكن التغيير في الاسعار الدولية في اسواق النفط جعلت العراق منكشفا للخارج ومعرضا إلى الضغوط الاجنبية .ان الظروف الراهنة تحتم على العراق اعطاء اولوية واهتمام اكبر للقطاع الزراعي لكونه يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة [ix] .ان للزراعة دور واضح في التنمية الاقتصادية من خلال توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد ، فالقطاع الزراعي متنوع في انتاجه كمحاصيل الحبوب والخضروات والفواكه والمنتجات الحيوانية بأشكالها المختلفة ، سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر او كمدخلات للصناعات التحويلية . وكذلك يلعب القطاع الزراعي دورا هاما من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الاساسية للتنمية الاقتصادية ، وذلك من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية ، بالاضافه إلى ذلك يعتبر القطاع الزراعي هو القطاع الذي يمتص الايدي العامله الفائضة وبالتالي يخفض نسبة البطالة المتفاقمة في العراق ومن ثم خلق دخول جديدة تسهم في زيادة او تفعيل جانب الانتاج ، لذلك ان تنمية القطاع الزراعي في العراق وتطويره يجب ان تحتل اهمية استثنائية لكونه القطاع المسؤول بشكل مباشر عن الايفاء بمتطلبات البلد الغذائية ، والذي يمثل الدفعة القوية الاولى في النشاطات الاقتصادية التنموية في معظم تجارب التنمية الاقتصادية [x] .ويمكن بيان نصيب الفرد من الناتج الزراعي من خلال الجدول (2).

جدول (2)نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة للمدة (2000-2016)

السنوات	الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	عدد السكان (بالألف)	نصيب الفرد من الناتج الزراعي(بالدينار)
2000	5635053.8	24086	233.9
2001	5692833.0	24813	229.4
2002	6665386.3	25565	260.7
2003	4718909.9	26340	179.1
2004	5546198.2	27139	204.3
2005	7286558.3	27963	260.5
2006	7597524.8	28810	263.7
2007	5494212.4	29682	185.1
2008	4730388.9	31895	148.3
2009	4898773.2	31664	154.7
2010	5560828.4	32490	171.1
2011	6465656.3	33338	193.9
2012	6019561.4	34208	175.9
2013	7459173.9	35096	212.5
2014	7309016.0	36005	203.0
2015	3707519.2	36934	100.3
2016	5916172.8	37883	156.1

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (2000-2016)

نلاحظ من الجدول (2)ان نصيب الفرد من الناتج الزراعي لم يحقق اي زيادة ، فنلاحظ في سنة2002 بلغ نصيب الفرد من الناتج الزراعي (260.7) دينارانخفض بعد سنة 2002 طيلة ثلاثة سنوات بسبب ظروف الحرب التي مر بها العراق والتدهور في الزراعة وفي القطاعات جميعها ،وفي عام 2006 نلاحظ انه اخذ بالارتفاع الا ان هذا الارتفاع لم يستمر مدة طويلة وسرعان ما أخذ نصيب الفرد بالانخفاض حتى وصل إلى (156.1) عام 2016 وذلك بسبب سوء الاحوال الزراعية وتدهورها بسبب الاهمال الذي اصاب القطاع الزراعي بسبب الاغراق ،الذي تسبب في سد النقص في المواد الغذائية من خلال الاستيراد وتقليل الاعتماد على الانتاج الزراعي المحلي في تحقيق الاكتفاء الغذائي وزيادة الاستيرادات الزراعية بحيث اصبح العراق يعتمد على الخارج من اجل سد الحاجة المحلية للأغذية .

اي ان انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب الاغراق الذي ادى إلى انخفاض انتاجية القطاع الزراعي، فضلاً عن ان القطاع الزراعي لم ينل الاهتمام والعنايه اللازمة عند القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية بسبب الاعتقاد السائد بأن تنمية القطاع الصناعي هو العامل الفعال في التنمية الاقتصادية ولهذا السبب كرست الدوله اهتمامها الكبير بالصناعة واهمالها القطاع الزراعي، وايضا لاننسى الحروب وتاثيرها على القطاع الزراعي وتدهور مصادر الطاقه وعدم وجود صادرات لهذا القطاع ساهم ايضا في انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية

2 – نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي :-

ان لمعيار الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي استخدامات كثيرة ولكن اهم هذه الاستخدامات هو قياس أداء النشاط الاقتصادي لاقتصاد اي بلد ، فارتفاع او انخفاض هذا المؤشر يشير إلى ارتفاع او انخفاض الأداء الاقتصادي بشكل عام .

ان نمو هذا المؤشر يعني انخفاض في معدلات البطالة واستقرار المستوى العام للأسعار ونجاح السياسة الاقتصادية من خلال الاستخدام الناجح للموارد الاقتصادية المتاحة ، وذلك لان هذا القطاع يضم اكثر من 30 % من القوى العاملة في الاقتصاد العراقي ، ويوفر الدخل لأكثر من ثلث سكان العراق حاليا ، وهذا يعني ان المستوى المعاشي لهذه النسبة الكبيرة من السكان يتأثران بتغير مخرجات هذا القطاع لكونها تشكل الدخول الحقيقية للعاملين [xi] . والجدول (3) يوضح ذلك :-

جدول(3)

الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق

للمدة (2000 – 2016) (مليون دينار)

السنوات	الناتج الزراعي	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة المساهمة %
2000	5635053.8	112208511.5	5.02
2001	5692833.0	114190796.9	4.98
2002	6665386.3	104822921.0	6.35
2003	4718909.9	66398213.0	7.10
2004	5546198.2	101845262.4	5.44
2005	7286558.3	103551403.4	7.03
2006	7597524.8	109389941.3	6.94
2007	5494212.4	111455813.4	4.92
2008	4730388.9	120626517.1	3.92
2009	4898773.2	124702075.0	3.92
2010	5560828.4	132687028.6	4.19

2011	6465656.3	142700217.0	4.53
2012	6019561.4	162587533.1	3.70
2013	7459173.9	174990175.0	4.26
2014	7309016.0	175335399.6	4.16
2015	3707519.2	182331154.1	2.03
2016	5916172.8	193744445.6	3.05

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير الجهاز المركزي

للاحصاء للسنوات (2000- 2016)

ان النظرة التحليلية إلى الجدول(3) توضح مدى التراجع في القطاع الزراعي في العراق متمثلا بتدني مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ، حيث ان طيلة هذه السنوات نرى ان اعلى نسبة مساهمة كانت للناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في عام 2003 ، حيث بلغت نسبة المساهمة (7.10) ونرى بعد ذلك ان النسبة انخفضت ولكن عادت لارتفاع في عام 2005 حيث بلغت (7.03) ويرجع ذلك إلى تحسن ظروف الزراعة في هذا السنه وزيادة الدعم المقدم من قبل الدولة مما شجع الفلاحين على زيادة انتاجهم وبالتالي زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي.

ولكن بصورة عامة نلاحظ ان نسبة المساهمة اخذت بالانخفاض بعد عام 2003 لتصل إلى نسبة (3.05) في عام 2016 وذلك بسبب السياسات الاقتصادية ومنها السياسات الزراعية غير المناسب وعدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المستورد بسبب سياسة الاستيراد العشوائية وعدم حماية المنتج من اغراق البضائع .

رابعا : دور القطاع الزراعي في تشغيل الايدي العاملة وتنويع مصادر الدخل القومي

1- دور القطاع الزراعي في تشغيل الايدي العاملة

ان عدد سكان العراق قد بلغ (24086) الف نسمة عام 2000 ، ومن ثم ارتفع ليصل إلى (29682) الف نسمة عام 2007 وبمعدل سنوي قد بلغ 3% ، ان القطاع الزراعي في العراق يضم جزء كبير من القوى العاملة الاجمالية وذلك عند مقارنته مع القطاع النفطي الذي لا يساهم الا بنسبة منخفضة جدا لا تتعدى 2% وذلك لأنه نشاط اقتصادي كثيف راس المال .ان قدرة القطاع الزراعي على تشغيل الايدي العاملة تتراوح ما بين 30-50% وذلك لأنه نشاط كثيف العمل ، فقد بلغت الفئة العمرية التي تتراوح ما بين 15-65 الذين هم في سن العمل ولديهم الرغبة على العمل حوالي (1060) الف عامل وذلك في عام 2000 من مجموع القوة العاملة البالغة (5518) الف عامل وبنسبة مئوية تقدر حوالي 19.2% ، ثم ارتفعت لتصل إلى (1470) عامل من مجموع القوة العاملة البالغة (8389) الف عامل وذلك في عام 2013 [(xii)] .

اي لوكان هناك تنمية في الزراعة في العراق ودعم وتمويل من قبل الحكومة فأن باستطاعة القطاع الزراعي تخفيض نسبة البطالة في العراق ودعم عملية التنمية الاقتصادية عن طريق تشغيل العاطلين عن العمل وتخصيص دخول لهم ،وبالتالي فأن ها الدخول سوف تنفق على شراء السلع والخدمات وسوف يساهم ذلك في تحريك النشاط الاقتصادي في البلد. ولكن كما نلاحظ في الجدول (4) ان

العـاملين فـي القطـاع الزراعـي فـي انخفـاض مسـتمر بالنسـبة إلـى الايـدي العاملـة الكليـة حيـث ان النسـبة كانـت 19.2 فـي سـنة 2000 ولكنهـا انخفضـت إلـى 17.5مـع تقـدم السـنوات ،ويمكـن ارجـاع ذلـك بالدرجـة الاولـى إلـى حالـة الاغـراق الزراعـي فـي العـراق التـي اصـابت المـزارعين بالخسـائر بسـبب اعتمـاد الافـراد المسـتهلكين علـى المنتجـات الزراعيـة المسـتوردة وعـزوفهم عـن شـراء المنتجـات الزراعيـة المحليـة التـي اذا ماقورنـت مـع المنتجـات المسـتوردة فسـوف تكـون مرتفعـة السـعر بسـبب ظـروف الانتـاج التـي يتعـرض لهـا المـزارعين مـن ناحيـة الظـروف الطبيعيـة والسياسـية والامنيـة والاقتصـادية، والهجـرة مـن الريـف إلـى المدينـة نتيجـة الالتحـاق بـالجيش والشـرطة فضـلاً عـن ارتفـاع المخـاطر وعـدم اليقـين بالانتـاج الزراعـي المسـتقبلي بسـبب انخفـاض مناسـيب الميـاة الـواردة إلـى العـراق وارتفـاع تكـاليف الانتـاج وعـدم وجـود صـادرات زراعيـة ايضـا سـاهم فـي انخفـاض الحـافز علـى العمـل اي انخفـاض الطلـب علـى القـوى العامـل الزراعيـة نظـرا لانخفـاض الانتـاج والارباـح الناتجـه مـن هـذا القطـاع . [xiii] والجـدول (4) يوضح ذلك :-

جدول(4)القوة العاملة الكلية في القطاع الزراعي في العراق لمدة 2000-2013

السنوات	القوة العاملة الكلية (الف عامل)	القوة العاملة في القطاع الزراعي (الف عامل)	نسبة القوى العاملة الزراعية إلى الايدي العامله الكلية
2000	5518	1060	19.2
2001	5693	1042	18.3
2002	5875	1116	18.9
2003	6061	1193	20.3
2004	6244	1229	19.6
2005	6458	1266	19.6
2006	6657	1304	19.5
2007	6854	1343	19.5
2008	7039	1443	20.5
2009	7246	1452	20.03
2010	7490	1467	19.5
2011	7761	1461	18.8
2012	8064	1482	18.3
2013	8389	1470	17.5

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط .الجهاز المركزي للاحصاء .المجموعة الاحصائية السنوية 2010-2011

2 – دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي

اصبح من الضروري جدا في العراق ايجاد مصادر اخرى للدخل القومي وتطوير القاعدة الاقتصادية الانتاجية بالاعتماد على جميع قطاعات الاقتصاد . وتعرف سياسة التنويع لمصادر الدخل بانها " زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية بهدف ايجاد قاعدة اقتصادية قادرة بمقوماتها الذاتية على تحقيق الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمادية والمالية المتاحة .

ان تحقيق التنويع الاقتصادي ينصب بالدرجة الاولى على تنويع مصادر الدخل والانتاج ، الا ان حصول التنويع الاقتصادي في مصادر الدخل والانتاج ليس كافيا لتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية ، اذ لابد من ان يرافق التنويع في الفعاليات الانتاجية مع تنويع في متغيرات اخرى مرتبطة بالدخل والانتاج كالصادرات ، الواردات ، ايرادات الدولة ، العمالة ، واجمالي تكوين رأس المال .

ومن اهم الاسباب الموجبة لتنويع مصادر الدخل هو التقلب المستمر بأسعار النفط ، وتذبذب دخل الدولة وانفاقها العام ، لذى يجب تطوير القطاع الزراعي باعتباره احد واهم القطاعات التي تسهم في تكوين الدخل القومي في ضوء ما يمتلكه من امكانيات متمثلة بالموارد الارضية والمائية والبشرية، حيث انه يمكن من خلال تطوير القطاع الزراعي تطوير القطاعات الاخرى وسد احتياجاتها من المواد الخام الاولية التي يوفرها القطاع الزراعي مثل الصناعات التحويلية [xiv] . ولكن نلاحظ ان القطاع الزراعي في العراق رغم توفر الامكانيات الطبيعية من حيث الارض والمياه والتربة الا ان الاعتماد على القطاع الزراعي من اجل تنويع مصادر الدخل القومي يواجه صعوبات كثيرة حيث اهملت مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية وعانت الاراضي الزراعية من ارتفاع نسبة الاملاح وشحة المياه وزيادة زحف السكان نحو الاراضي الزراعية فضلاً عن غياب التخطيط الاستراتيجي وضعف الانتاجية وارتفاع التكاليف وقلة التخصيصات الحكومية للقطاع الزراعي واغراق السوق بالمنتجات الرخيصة بسبب فتح الحدود امام البضائع المستوردة دون قيد او شرط حيث ادى زيادة الاستيرادات الزراعية إلى خفض الانتاج الزراعي المحلي ، حيث ان زيادة الاقبال على شراء السلع المستوردة ادى إلى انخفاض الانتاج الزراعي وذلك لان العرض لا يغطي الطلب مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض الارباح الزراعية ومن ثم انخفاض نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الدخل القومي .

وبسبب وجود بطالة موسمية او مقنعة تؤدي إلى خروج حجم معين من العمالة دون ان تؤثر على اجمالي الناتج الزراعي ، او تبني الطرق التكنلوجية الحديثة في عملية الانتاج مما يساهم في الاستغناء عن جزء من العمالة الزراعية التي تتحول إلى العمل في قطاعات اخرى ولهذا نستطيع القول ان القطاع الزراعي بامكانه توفير العمل لقطاعات الاقتصاد الاخرى ، فضلا عن سده لاحتياجات السكان الغذائية ، ويعد القطاع الزراعي مصدر للدخل للعديد من الافراد العاملين في الانتاج الزراعي سواء بشكل مباشر كالمزارعين او منتجي الادوية والاسمدة الزراعية والادوات المستخدمة في الانتاج حيث يتقاضون مقابل ذلك دخول مختلفة [xv]، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول(5)

الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الدخل القومي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة 2000-2015

(مليون دينار)

السنوات	الناتج الزرعي	الدخل القومي	نسبة المساهمة %
2000	5635053.8	46634634.8	12.08
2001	5692833.0	36726500.7	15.50
2002	6665386.3	34677722.5	19.22
2003	4718909.9	25728748.6	18.34
2004	5546198.2	46923315.7	11.81
2005	7286558.3	65798566.8	11.02
2006	7597524.8	85431538.8	8.89
2007	5494212.4	100100816.6	5.48
2008	4730388.9	147641254.0	3.20
2009	4898773.2	120429277.2	4.06
2010	5560828.4	146453468.5	3.79
2011	6465656.3	192237070.3	3.36
2012	6019561.4	227221851.2	2.64
2013	7459173.9	243518658.5	3.06
2014	7309016.0	237554034.2	3.07
2015	3707519.2	187486415.2	1.97

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات من الجهاز المركزي للاحصاء للسنوات (2000- 2015)

ونلاحظ من الجدول (5) ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الدخل القومي تنخفض مع تقدم السنوات فبعد ان كانت نسبة المساهمة (12.08%) في عام 2000 انخفضت نسبة المساهمة إلى(1.97%) في عام 2015 بسبب الاغراق الزراعي بالفضلاً عن ذلك ايضا انخفاض انتاجية القطاع الزراعي بسبب انخفاض قدرات الدولة المتمثلة بوزارة الزراعة على مكافحة الافات الزراعية التي اصبحت منتشرة بشكل كبير في اغلب المناطق الزراعية وهذه بطبيعة الحال تؤدي إلى انخفاض انتاجية هذا القطاع بشكل مستمر بالفضلاً عن عدم وجود مختبرات زراعية متطورة يمكن من خلالها تطوير نماذج جينية للبذور او غيرها مما ساهم في البقاء على نفس الانتاج وربما اقل .

المحور الثاني :- المتغيرات المحلية وتأثيرها في الامن الغذائي

اولا - المتغيرات المحلية الجديدة وتأثيراتها في الزراعة العراقية

بعد احتلال العراق في 9 نيسان عام 2003 قامت سلطات الاحتلال بإدارة العراق باعتماد سياسات اقتصادية اثرت بشكل مباشر او غير مباشر على القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعة .اتسمت هذه السياسات بتحرير التجارة وفتح الحدود امام كل السلع والبضائع المختلفة دون قيد او شرط لاستيرادها ، كما قامت بتعطيل منشآت القطاع العام بحجة عدم توفر الطاقة اللازمة لتشغيلها فضلاً عن قيامها بالسماح للمستثمرين الاجانب بالاستثمار في العراق في اي مجال دون شروط او ضوابط .هذه السياسات التي اتبعتها خلق وضع اقتصادي صعبا تمثلت بالنقاط الاتية :.

1. اقتصاد شبه متوقف لمعظم نشاطاته السلعية والخدمية .
2. تدمير البنى التحتية بفعل العمليات العسكرية التي استمرت منذ بداية احتلال العراق وحتى اليوم والمتمثلة بتدمير الطرق والجسور ، لاسيما الجسور العائمة التي تربط بين القرى والارياف وتراجع معدلات انتاج الطاقة الكهربائية وغيرها .
3. اغراق السوق بشتى انواع السلع الزراعية المستوردة من مناشئ ذات كلف منخفضة لا يستطيع المنتج الوطني منافستها ، حيث فسح المجال امام استيراد جميع انواع الفاكهة والخضر من الدول المجاورة التي باتت تهدد مستقبل الزراعة العراقية ، حيث ان ظاهرة الاغراق لم يكن لها وجود قبل عام 2003 وذلك بسبب الحصار المفروض على القطربالفضلاً عن السياسات التجارية الصارمه امام الاستيرادات وكان الاعتماد في توفير الغذاء على الانتاج المحلي بسبب دعم الحكومة للقطاع الزراعي في ذلك الوقت.
4. انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية مما يترتب على ذلك التزامات على العراق بتحرير اسواقه وفتحها امام السلع الاجنبية دون قيد او شرط [xvi] .

ان مؤشرات القطاع الزراعي العراقي اليوم لا تدل على وجود زراعة صحية وسليمة في العراق ، بل تدل على وجود علل اصبح بعضها مزمن كما وارد ادناه :-

1. الانتاج الزراعي يساهم في تحقيق الأمن الغذائي للشعب العراقي بنسبة لا تزيد عن 30% كمعدل عام للسلع المختلفة .
2. قلة السيولة النقدية لدى الفلاحين والمزارعين وصعوبة الحصول على الاموال المخصصة لإقراض الفلاحين بشكل ميسر .
3. تبلغ مساحة الاراضي الزراعية اكثر من (44) مليون دونم الا ان المتاح منها للزراعة هو بحدود (14) مليون دونم ، منها (6) مليون دونم توجد في المنطقة الديمية التي يتذبذب انتاجها بسبب الامطار.
4. عدم كفاية مستلزمات الانتاج (الاسمدة الكيمياوية ، المكائن الزراعية ، البذور عالية الانتاجية) لتغطية حاجة الانتاج النباتي بسبب قلة الدعم المقدم من قبل الدولة.
5. عدم كفاية مستلزمات الانتاج (العلف ،اللقاحات ،الادوية البيطرية)لتغطية حاجة الانتاج الحيواني.

6. يحتاج سنويا لابل موسميا إلى العديد من المستلزمات (المدخلات) للإنتاج الزراعي ، كالمكائن والاسمدة والمبيدات وغيرها تستورد من الخارج بمبالغ طائلة من العملة الاجنبية والتي يمكن ان تتحول إلى قيمة مضافة للدخل القومي وتراكم رأسمالي متنامي لو استثمرت داخل العراق لإنتاج هذه المستلزمات [xvii] .

7. السياسات التجارية التي اتبعت بعد الاحتلال عام 2003 والتي علقت كافة انواع الضرائب والتعريفات الكمركية على السلع والبضائع الداخلة إلى العراق ، حتى نيسان 2005 ، اذ صدر قرار (54) عن سلطة الائتلاف المؤقتة والذي نص على فرض رسم كمركي منخفض نسبيا كتعريفة كمركية بنسبة (5%) من قيمة السلع المستوردة ، بمعنى السماح بدخول كافة السلع والمنتجات الزراعية إلى السوق العراقية دون قيد او شرط ، وفهي سبب مباشر في ظاهرة الاغراق في القطاع الزراعي بالتحديد.

8. توقف دعم الدولة كليا ، سواء دعم مستلزمات الانتاج ام دعم الناتج النهائي ، والتوجه نحو الاستيراد مما اثبت ضعف وعدم فاعلية السياسة الزراعية على زيادة الانتاج الزراعي والنهوض به ،ويمكن ايضا اعتبارة سبب اساسي في ظاهرة الاغراق ،لان توقف الدولة عن الدعم ادى إلى ضعف القطاع الزراعي وعدم قدرته على مقاومة او منافسة المنتجات الزراعية المستوردة المغرقة للسوق ،بسبب عدم امتلاكه امكانيات تمكنة من زيادة انتاجه الزراعي وتحسين نوعيته في ضل غياب الدعم الحكومي.

ان هذا الاسباب اسهمتبشكل مباشر او غير مباشر في ظاهرة الاغراق في القطاع الزراعي ،وانخفاض نسبة مساهمته في التنمية والناتج المحلي الاجمالي والتي جعلت من اقتصاد العراق اقتصاد ضعيف يعتمد بالدرجة الاساس على النفط في الحصول على الايرادات العامه .

ثانيا : مشكلة الأمن الغذائي في العراق

لقد تركت الحرب العراقية الايرانية (1980–1988) والعدوان الثلاثة يني عام 1991 والعقوبات واحتلال العراق اثرا كبيرا على العراق ، اذ ادى ذلك إلى انخفاض حاد في مستويات المعيشة وانتقل العراق حسب مؤشرات النمو من بلد متوسط الدخل إلى واحد من البلدان الاقل نموا .

ومن خلال المسح الشامل الذي اجراه برنامج الاغذيه العالمي لتحليل الأمن الغذائي ، تبين ان السكان الاكثر انكشافا على المخاطر هم العمال غير الماهرين والمجتمعات الريفية ، كما تبين ان الأمن الغذائي يتأثر سلبا بالفقر وقلة فرص العمل وبالنمو الديمغرافي المرتفع وانعدام التنوع الغذائي فضلا عن الجفاف والتصحر ، وفي عام 1990 انشأ نظام توزيع شامل عرف بالصحة التموينية وكان هذا النظام هو شبكة الامان الرئيسة في البلاد الذي حال دون وقوع ازمة انسانية اثناء الحصار ، حيث يتلقى الفقراء وغير الفقراء الكميات نفسها من التمويلات تقريبا .

وبسبب الاغراق وعدم وجود قيود امام البضائع المستوردة الداخلة إلى الدوله ادى انخفاض اسعار المواد الغذائية إلى استيراد الاغذية الاساسية ، حيث اثر ذلك على الاستثمار المحلي الخاص والانتاج المحلي ، وان إزالة نظام التوزيع (الحصة التموينية) سيؤدي إلى تأثيرات سلبية على الفقراء الذين ليس لهم شبكة أمان بديلة ، وجرت العديد من المناقشات والمقترحات لإصلاح النظام حيث اعلنت الحكومة في سنة 2016 قرارات تهدف إلى تقليل عدد المنتجات في سلة الحصة الغذائية من عشرة إلى خمسة . وقد اظهر اخر مسح اجرته الاسكوا ان من بين اسوأ العوامل التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي

انخفاض التمويلات إلى جانب النمو السكاني المرتفع والاعتماد الكثيف على الواردات الممولة بإيرادات النفط التي يضعفها تطبيق سياسات اقتصادية كلية وطنية خاطئة [xviii] .

ثالثا : ابعاد ومشكلة الأمن الغذائي في العراق

هناك عدد من الابعاد الخطيرة التي تنجم عن مشكلة الأمن الغذائي ويمكن اجمالها كما يلي :.

1. **البعد الاجتماعي للأمن الغذائي :**

ان العجز الغذائي في العراق يجعل الملايين يعيشون دون خط الفقر ففي عام 2003 بلغ عدد الذين يعيشون في العراق دون خط الفقر تقريبا نصف سكانه ، وهذا يعني توسع الفجوة بين الريف والمدينة وما يترتب على ذلك من مشاكل اقتصادية واجتماعية وسوء التغذية مما يضطر سكان الريف إلى الهجرة إلى المدينة بسبب تردي اوضاعه الاقتصادية .

2. **البعد السياسي للأمن الغذائي :**

ان اعتماد العراق على الخارج من اجل توفير غذائه يشكل مصدر خطر على حاضر ومستقبل الشعب العراقي ، حيث يصبح البلد عرضة للضغوط الدولية التي تمارسها الدول التي تمتلك انتاج وتصدير الغذاء وهي في الغالب دول متقدمة لديها النفوذ وقوة المساومة لجعل الدول تخضع إلى ارادتها امام حاجة العراق للغذاء ، علما ان التبعية الغذائية للعالم الخارجي في العراق تصل إلى 81% .

3. **البعد الاقتصادي للأمن الغذائي :**

يتمثل هذا البعد في قصور القطاع الزراعي وعجزه عن تلبية حاجة السكان من السلع الغذائية وخاصة الاستراتيجية منها ، بشكل اصبح العراق يدفع مبالغ طائلة من اجل استيرادها من الخارج مما يؤدي إلى ثقل الموازنة ، حيث انه بدلا من تخصيص هذه المبالغ من اجل النهوض بالقطاع الزراعي فان هذه المبالغ تدفع لاستيراد السلع الغذائية ، وان الاعتماد على الخارج من اجل توفير السلع الغذائية يجعل القطر يعاني من الانكشاف الغذائي [xix] " هو مؤشر يبين مدى تبعية الدول للخارج فأرتفاع هذا المؤشر يعني زيادة تبعية الدول للخارج وانخفاضه يعني العكس ، ودرجة الانكشاف هي النسبة المئوية من قيمة صادرات واستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي " وتزداد درجة الانكشاف لدى الدول النفطية ومنها العراق وذلك لان صادراته ترتكز على النفط الذي بعد ان يتم تصديرة إلى الخارج يعاد تشكيله وتصنيفة ويعاد تصديرة إلى هذه الدول كسلع استهلاكية يتم دفع اضعاف ثمنها الذي بيعت به والذي له مخاطر كبيرة على الاقتصاد الوطني ، [xx] لان انكشاف القطر على الدول الاخرى سوف يفسح المجال للدول التحكم في قرارات الدوله الداخليه وطريقتها في ادارة الحكم .

رابعا : الفجوة الغذائية وحجمها في العراق:-

تعرف الفجوة الغذائية بأنها "الفرق بين انتاج المواد الغذائية والطلب عليها من اجل استهلاكها في قطر او اقليم معين " [xxi]

تعد الفجوة الغذائية احد المؤشرات الرئيسة المستخدمة لمعرفة او قياس الامن الغذائي ، وكلما زاد الفرق بين اجمالي الاحتياجات من المنتجات الغذائية المختلفة ومن اجمالي المنتج المحلي منها دل

ذلك على عدم قدرة الاقتصاد على الايفاء باحتياجات الغذاء ،اذ تلجأ الدول إلى الاستيراد لسد هذه الفجوة.

تعد الحبوب احد اهم عوامل الحفاظ على الامن الغذائي الوطني ،نظرا لاهميتها في حياة المواطنين ،فالقمح والرز يمثلان الغذاء الاساسي في النمط الغذائي العراقي اذ لايمكن الاستغناء عنهما .تؤشر ارقام وزارة التجارة العراقية المسئولة عن تسويق هذه الحبوب ، ان الانتاج في احسن حالاته لايسد سوى 35% من حاجة السكان من الحنطة و15% من الحاجة إلى الرز وبالاخص خلال خمس سنوات الاخيرة ، حيث ان سياسة دعم اسعار المنتج النهائي التي اتبعتها الدولة من خلال الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 جعلت الفلاح يسوق كل انتاجه من الحبوب إلى سايلوات وزارة التجارة للافادة من السعر العالي الذي حددتة الدولة لشراء المحصولين والذي وصل عام 2009 إلى ثلاثة اضعاف السعر العالمي للحبوب ،مما دفع بعض التجار إلى ادخال حبوب من دول الجوار والتي تشابه الحبوب العراقية من اجل الاستفادة من الاسعار العالية التي تشتري فيها الدولة الحاصل من الفلاح ،ونستطيع القول ان هذه السياسة كان لها الدور في ظاهرة الاغراق ،مما دفع الجهات المختصة باصدار تعليمات بعد استلام اي كمية من الحبوب خلال موسم التسويق 2010 مالم يكن هناك كتاب لدى المسوق في وزارة الزراعة. [xxii] ويمكن من خلال الجدول (6) والجدول (7) بيان حجم الفجوة الغذائية لمحصولي الرز والقمح في العراق كما يلي :-

جدول (6)

الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمحصول الرز في العراق للمدة (2009-2015)

(الف طن)

السنوات	الانتاج (الطن)	المتاح للاستهلاك	الاكتفاء الذاتي %	الفجوة الغذائية %
2009	173	124314520	1.39	-124314
2010	155	266024955	5.82	-266024
2011	235	5349333792	4.39	-5349333
2012	361	502690793	7.18	-502690
2013	451	649466003	6.94	-649465
2014	403	527159936	7.64	-527159
2015	109	1245789738	8.74	-1245789

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ووزارة الزراعة للسنوات (2009 – 2015)

جدول (7)

الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمحصول القمح في العراق للمدة (2009-2015)

(الف طن)

السنوات	الانتاج (الطن)	المتاح للاستهلاك	الاكتفاء الذاتي %	الفجوةالغذائية %
2009	1700	131755260	1.29	-131753
2010	2748	160333088	1.71	-160330
2011	2808	2954311554	9.50	-2954308
2012	3062	2995458476	1.02	-2995455
2013	4178	514359180	8.12	-514355
2014	5055	659148098	7.66	-659143
2015	2645	3302494	0.08	-3299

المصدر : الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ووزارة الزراعة

للسنوات (2009 – 2015)

الاعمدة استخرجت كالأتي :

المتاح للاستهلاك = الانتاج المحلي +صافي الصادرات (الصادرات – الأستيرادات)

الفجوة الغذائية = الانتاج المحلي – المتاح للاستهلاك

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي} = \frac{\text{الناتج المحلي}}{\text{المتاح للاستهلاك}}$$ [xxiii]

من خلال تحليل واقع العرض والطلب على الغذاء في العراق يتضح تدني مستويات الامن الغذائي وزيادة اعتماد البلد على الخارج في سد احتياجاته من السلع الغذائية الاستراتيجية الاساسية ويتضح ذلك من خلال جدول (6) (7) الذي يوضح العرض والطلب على الغذاء والفراق الكبير بين الاثنين لكثير من السلع.

حيث يتضح من الجدول (6) (7) ان الامن الغذائي في العراق في وضع لايحسد علية فمن خلال ملاحظة مؤشر الامن الغذائي نسبة الاكتفاء الذاتي نجد ان القطاع الزراعي في العراق غير قادر على سد الحاجات الغذائية للسكان ،فقد جرى الاعتماد على الخارج في الحصول على مادة الرز والقمح حيث نلاحظ من خلال الجداول ان نسبة الاكتفاء الذاتي لمحصولي الرز والقمح لم تتجاوز نسبة 10 % في

كلا الجدولين حيث اعلى نسبة في عام 2015 بالنسبة لمحصول الرز وعام 2011 بالنسبة لمحصول القمح اي ان الانتاج المحلي غير قادر على سد احتياجات السكان من محصولي الرز والقمح بسبب عدم امكانية زيادة الانتاج في ضل نقص الدعم المادي وقلة المياة حيث ان هذين المحصولين تحتاج زراعتهما إلى الماء بكثرة ولهذا السبب اعتمد على الاستيرادات من اجل سد حاجة المستهلكين ،حيث نلاحظ ان الفجوة الغذائيه كبيرة جدا بالنسبة لمحصول الرز حيث انها اخذت بالزيادة مع تقدم السنوات بسبب التذبذب في انتاج الرز ارتفاعا وانخفاضا ،اما بالنسبة للقمح فنلاحظ ان حجم الفجوه في انخفاض عبر السنوات وهذا يعني تحسن انتاج القمح وزيادة الاعتماد على المنتج المحلي في سد الحاجة المحلية ، اما سبب التذبذب في الانتاج فيعود إلى النمو السكاني والذي يؤدي إلى زيادة الطلب على الغذاء مع تحسن مستويات الدخل بالاضافه إلى انخفاض التخصيصات الماليه للقطاع الزراعي وعدم وجود استثمارات موجه لهذا القطاع وانخفاض اعداد الفلاحين بسبب الهجرة من الريف إلى المدينة اي نقص في الكوادر البشرية المؤهلة، وانخفاض مناسيب المياه وقلة الامطار التي تؤثر سلبا على الانتاج الزراعي، وهذا الامر يتطلب من الحكومة التدخل عن طريق اتخاذها جملة من الاجراءات والسياسات الحكومية المتكاملة للنهوض بانتاج الحبوب وبالاخص للرز وعدم الاعتماد فقط على دعم سعر المنتوج النهائي ، والعمل على تشجيع تقنيات توفير المياة (الري بالتنقيط والرش) من اجل توفير المياة واستخدامها لتوسيع المساحات الزراعية وزيادة انتاج المحاصيل من اجل سد الحاجات الغذائية للسكان المتزايدة مع تزايد عدد السكان .

الاستنتاجات

1. الانتاج الزراعي في العراق يعاني من التذبذب في حجم الانتاج بسبب الظروف التي تواجه القطاع الزراعي من حيث ارتفاع تكاليف الانتاج ونقص المياه وتدهور نوعية التربة ونقص الايدي العاملة الزراعية و المكننه الحديثه والاسمدة وارتفاع تكاليف البذور المحسنه.

2. ان نصيب الفرد من الناتج الزراعي لم يحقق اي زيادة عبرالسنوات بل انخفض نصيب الفرد في 2000 من (233.9)إلى (0.156) في 2016 ، اي انخفاض نسبة مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب الاغراق .

3. تدني مساهمة الناتج الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي من (5.02)في 2000 إلى(3.05) في 2016 وذلك بسبب السياسات الاقتصادية ومنها السياسات الزراعية غير المناسب وعدم قدرة المنتج المحلي على منافسة المستورد بسبب سياسة الاستيراد العشوائية وعدم حماية المنتج من اغراق البضائع.

4. تدني مستويات الامن الغذائي وزيادة اعتماد البلد على الخارج في سد احتياجاته من السلع الغذائية الاستراتيجية الاساسية.

التوصيات

1. الاهتمام بسياسة البحث والتطوير الزراعي، بدعم وتطوير المؤسسات والمراكز البحثية ماليا وعلميا وتقنيا ولاسيما زيادة الأنفاق على البحث والتطوير في مجالات الإنتاج الزراعي،

2 .تشجيع النشاط الخاص الزراعي، والشركات الزراعية الوطنية، لاستثمار الأموال في مشاريع الأمن الغذائي الوطني، كالصناعات الغذائية، أو أنتاج مدخلات الإنتاج الزراعي ذات النوعيات الجيدة، وتقديم التسهيلات لها، وتنمية أجواء المنافسة البناءة بينها، وإزالة المعوقات التقنية التي تظهر في عملها .

3 .استمرار دعم الدولة للفلاحين والمزارعين المنتجين، بدعم مدخلات ومخرجات الإنتاج الزراعي السنوات محدودة في البداية على أن يتم تخفيضها تدريجيا، وإدخال التقانات الحديثة في الزراعة لكافة لنمو المحاصيل الزراعية، من أجل تطوير وتحسين الزراعة، وأتباع أساليب زراعية حديثة لتطوير إنتاجية الأرض بهدف زيادة الإنتاج.

4 .دعم المصرف الزراعي التعاوني، وربطه بخدمة التنمية الزراعية، وتمكينه من القيام بدوره، مع توسيع رقعة الخدمة المصرفية في القطاع الزراعي، من خلال أنشاء مصارف زراعية من قبل القطاع الخاص، مع وضع سياسة ائتمانية مرنة، ذات برامج قادرة على توفير الائتمان الميسر الذي يسهل حصول الفلاحين، وصغار المستثمرين الزراعيين على وسائل الإنتاج.

المصادر

[i]) احمد عمر الراوي ، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 ، الناشر دار الدكتور للعلوم ، الجامعة المستنصرية/ بغداد، 2010 ، ص 26-27

[ii]) مزاحم ماهر علي ، الانتاج الزراعي في العراق بين الواقع والطموح للمدة (1990-2010) ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ، (العدد:38) ، كلية الادارة والاقتصاد /جامعة بغداد ، 2012 ،ص 4

[iii]) فاضل جواد دهش ، دور تقانة الانتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد ،2003 ، ص 15

[iv]) اسوان عبد القادر زيدان ، دراسة اقتصادية لبيان اثر الاستثمار الزراعي على نمو القطاع الزراعي في العراق للمدة 1980 - 2000 ، رسالة ماجستير قدمت الى مجلس كلية الزراعة والغابات/جامعة الموصل ، 2005، ص 38

[v]) اياد كاظم عيدان الطائي ، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة بغداد ، 2010 ، ص 137

[vi]) بلاسم جميل خلف ، اهمية الاستثمار الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في العراق ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس ، 2014 ، ص 5-6

[vii]) مزاحم ماهر علي ، مصدر سابق ، ص 10

[viii]) اياد كاظم عيدان الطائي ، مصدر سابق ، ص 13

[ix]) علاء وجيه مهدي النعمة ، دور التقدم التقني في تنمية القطاع الزراعي في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/جامعة الموصل ، 2005 ، ص 4

[x]) سلام منعم زامل الشمري ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، (العدد:18) ، جامعة واسط ، 2015 ، ص5

[xi]) موفق خزعل ، السياسة السعرية الزراعية بين متطلبات نمو الانتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، (العدد:40) ، 2014 ، ص 56

[xii]) احمد جبر سالم السالم ، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد/جامعة البصرة ، 2010 ، ص 71

[xiii]) حسن يحيى باقر الحيدري ، الابعاد الاستراتيجية لسياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكساتها على القطاع الزراعي في العراق للمدة (1987 –2010) ، رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد /جامعة واسط ، 2014 ، ص71

[xiv]) سلام منعم زامل الشمري ، مصدر سابق ، ص 2

[xv]) بيداء جواد كاظم ورحمن حسن علي ، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة(2000–2013) ، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، (العدد:21) ، جامعة واسط ، 2016، ص 37

[xvi]) احمد عمر الراوي ، مصدر سابق ، ص 38–39

[xvii]) عبد الحسين نوري الحكيم ، دراسات في الزراعة العراقية ، جزء(1) ، 2011 ، ص 52

[xviii]) بلاسم جميل خلف ، مصدر سابق، ص 13–14

[xix]) حسين سلمان جاسم البغدادي ، تحليل واقع الأمن الغذائي العراقي وامكانات تحقيقه ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، (مجلد : 16/ العدد :3) ، 2014، ص 172

[xx]) اكرم ابراهيم حماد ، مجلة دنيا الوطن ، مقاله منشورة في تاريخ 8–10–2014 ، موقع الويب https://pulpit.alwatanvoice.com

[xxi]) حيدر طالب موسى وحقي امين توماس ، الامن الغذائي في العراق ،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية ، (المجلد : 2 / العدد: 2) ،2013، ص 120

[xxii]) بلاسم جميل خلف ، مصدر سابق ،ص 16

[xxiii]) فاضل جواد دهش ، مصدر سابق ، ص 62